

القرار ١٨١٩ (٢٠٠٨)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٩١٤، المعقودة في
١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

إن مجلس الأمن،

وإذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في ليبيا وغرب أفريقيا،
وإذ يرحب بالتقدم المطرد الذي أحرزته حكومة ليبيا منذ
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في إعادة بناء ليبيا بما يعود بالنفع على جميع الليبيين، وذلك
بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ يشير إلى قراره بعدم تجديد التدابير الواردة في الفقرة ١٠ من القرار
١٥٢١ (٢٠٠٣) فيما يتعلق بالأحشاش الجذعية المستديرة والمنتجات الخشبية التي يكون
منشؤها ليبيا، وإذ يؤكد ضرورة استمرار التقدم الذي أحرزته ليبيا في قطاع الأحشاش
بالتنفيذ والإنفاذ الفعالين للقانون الوطني لإصلاح الغابات الذي تم توقيعه ليصبح قانونا في
٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بما في ذلك تسوية حقوق الأراضي والحيازة، وحفظ التنوع
البيولوجي وحمايته، وعملية منح العقود لأعمال الحراثة التجارية،

وإذ يشير إلى قراره بإنهاء التدابير الواردة في الفقرة ٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)
المتعلقة بالماس،

وإذ يرحب بمشاركة حكومة ليبيا في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ،
وإذ يلاحظ قيام ليبيا بتنفيذ الضوابط الداخلية اللازمة لعملية كيمبرلي وتوصياتها الأخرى،
وإذ يدعو حكومة ليبيا إلى مواصلة العمل الحثيث من أجل ضمان فعالية هذه الضوابط،



وإذ يشدد على ما لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من أهمية مستمرة في تحسين الأمن في أرجاء ليبيريا ومساعدة الحكومة على بسط سلطتها في جميع أنحاء البلد، خاصة في المناطق المنتجة للماس والأخشاب وفي المناطق الحدودية،

وإذ يحث جميع الأطراف على تقديم الدعم لحكومة ليبيريا من أجل تحديد التدابير التي تكفل إحراز تقدم نحو استيفاء الشروط المحددة في الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وتنفيذ تلك التدابير،

وإذ يرحب بتقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيريا، الذي يتناول مسائل الماس والأخشاب والجزءات المحددة الهدف والأسلحة والأمن،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبيريا، رغم التقدم الهام الذي أحرز فيها، ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطلب إلى الأمين العام أن يجدد ولاية فريق الخبراء المعين عملا بالفقرة ١ من القرار ١٧٦٠ (٢٠٠٧) لمدة إضافية تمتد حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويطلب إلى فريق الخبراء أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن طريق اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) ("اللجنة")، بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عن جميع المسائل الواردة في الفقرة ٥ من القرار ١٧٩٢ (٢٠٠٧)، وأن يقدم آخر المعلومات بصورة غير رسمية إلى اللجنة، حسب الاقتضاء، قبل ذلك الموعد؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يعيد تعيين الأعضاء في فريق الخبراء، وأن يتخذ الترتيبات المالية والأمنية اللازمة لدعم عمل الفريق؛

٣ - يهيب بجميع الدول وبالحكومة لبيبيريا إبداء التعاون التام مع فريق الخبراء بشأن جميع جوانب ولايته؛

٤ - يشجع حكومة ليبيريا على أن تنفذ توصيات أحدث استعراض أجرته عملية كيمبرلي، وأن تعمل على نحو وثيق مع عملية كيمبرلي لمواصلة تعزيز الضوابط الليبيرية المفروضة على تجارة الماس الخام؛

٥ - يشجع عملية كيمبرلي على أن تبلغ مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، من خلال لجنته، بتقييمها للتقدم الذي تحرزه حكومة ليبيريا في تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ؛

٦ - يكرر أهمية استمرار المساعدة التي تقدمها البعثة إلى حكومة ليبيريا، وإلى اللجنة وفريق الخبراء، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، دون المساس بولاية البعثة، بما فيها ما يتعلق برصد تنفيذ التدابير الواردة في الفقرتين ٢ و ٤ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ويشير بهذا الخصوص إلى طلبه بأن تقوم البعثة بتفتيش قوائم الموجودات في الأسلحة والذخائر التي يتم الحصول عليها وفقا للفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٦٨٣ (٢٠٠٦) لكفالة حصر جميع هذه الأسلحة والذخائر، وأن تقدم تقارير دورية إلى اللجنة عن استنتاجاتها؛

٧ - يكرر طلبه إلى بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، ودون المساس بولايتها، أن تقدم المساعدة إلى اللجنة وإلى فريق الخبراء بأن تحيل إليهما أي معلومات ذات صلة بتنفيذ التدابير الواردة في الفقرتين ٢ و ٤ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وذلك في سياق التنسيق المعزز فيما بين بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها في غرب أفريقيا؛

٨ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.